

سوريا: الاحتجاجات تقمّع بوحشية والصراع المسلح ينتشر وتهديد بتدخل امبريالي



لبناء حركة جماهيرية من العمال والفقراء لهزيمة نظام الأسد والامبريالية!

2012 02 18

عائشة زكي - اللجنة لأمية العمال في لبنان

يوم 16 شباط، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً غير ملزم يدعو لدعم الجامعة العربية في دعوتها للرئيس بشار الأسد في سوريا إلى الاستقالة، وذلك بناء على قرار سابق في مجلس الأمن الذي تعرض للفيتو من قبل روسيا والصين في 31 كانون الثاني، والذي دعا مجلس الأمن في الأمم المتحدة لإرسال "قوات حفظ سلام" الى سوريا للتدخل في القتال المتصاعد بين الحكومة السورية والمعارضة وكي ينقل الأسد السلطة. وقالت روسيا أن القرار يفتح الطريق لحرب أهلية في سوريا. ويقول نظام الأسد أنه "سيهزم أي محاولة أجنبية لخلق حالة من الفوضى في سوريا".

ولكن في الأسابيع الأخيرة، نشر النظام قواته العسكرية وقوات الأمن والأسلحة الثقيلة ضد مجموعات المعارضة التي تشمل مجموعات مسلحة كما تفيد التقارير، وتضم على نحو متزايد جنود سابقين من الجيش السوري. وكل يوم، يقصف جيش النظام البلدات ويقتل العشرات من المتظاهرين، ويحتجز الناشطين ويفرض عقوبات وحشية على بلدات بأكملها أصبحت دون وصلات الغاز والكهرباء والهاتف والإنترنت وغيرها الكثير من المواد الغذائية. وتستهدف هجمات قوات الدولة المنازل والمدارس والمستشفيات، وتقتل الأطفال والنساء وتجبر عائلات بأكملها للفر خارج أحيائها وإلى التشرّد، للعيش في ظروف لا تطاق.

وتفيد تقارير أخرى قصة مختلفة. بعض جماعات المعارضة تتسلح للدفاع عن الاحتجاجات ولكن في بعض الحالات تنتقم من السكان الموالين للنظام وتشكل نقاط تفتيش على طرق المدن والأحياء. وهناك تقارير عن تهريب وخطف وإجبار المحلات التجارية على إغلاق والإضراب. وتفيد التقارير أن الناس الذين لم ينضموا حتى الآن إلى الانتفاضة يصابون بالرعب ويختبئون في منازلهم. ومن الواضح أن نظام الأسد يستغل الوضع الذي يتطور إلى نزاع مسلح ويحاول إخضاع أي معارضة وذلك بهدف منع انتشار الانتفاضة الجماهيرية إلى دمشق. ونتيجة لذلك، لقد قتل أكثر من 5000 بما في ذلك جنود منشقين، وبحسب التقديرات 2000 قتيل من العسكريين الخادمين للنظام.

ومنذ 11 شهراً، يطلق نظام الأسد قواته العسكرية في محاولة لسحق التمرد، ولكنه قد فشل في عكس اتجاه الأحداث. ونشر الديكتاتور الأسد الوحشي الدبابات وناقلات الجنود المدرعة في البلدات والمدن حيث تدعو الاحتجاجات باستمرار لتنحيه، بما في ذلك درعا وحمص وحماة وإدلب وضواحي دمشق. وبالإضافة إلى الـ5000 الذين قتلوا بشراسة، هناك آلاف الجرحى وتقارير عن عشرات الآلاف الذين اعتقلوا وتعرضوا للتعذيب أو في عداد المفقودين، بينهم نساء وأطفال.

انتفاضة 2011

بدأت الانتفاضة في درعا منذ 11 شهراً وانتشرت كحركة احتجاجية جماهيرية ضد فساد النخبة الحاكمة. وكانت معظم الشعارات في البداية حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي لا يطاق والتي يواجهها العمال وفقراء المدن والمناطق الريفية. ملهمةً من الثورات التي تجتاح المنطقة بأسرها، سرعان ما تطورت هذه الاحتجاجات إلى انتفاضة ثورية من قبل العمال والشباب تقاوم ببسالة حتى الرصاص الحي وآلة الدولة الوحشية والاعتقالات الجماعية. وتصاعدت المطالب إلى الدعوة للتخلص من نظام الأسد وحكم وقمعية عشيرته الفاسدة.

لقد تطورت الانتفاضة السورية في ظل انفتاح الغرب على النظام وإقامته علاقات معه، ونتيجة للتوجه النيو-ليبرالي السريع في الاقتصاد الذي أدى إلى انهيار القطاعات الصناعية والزراعية السورية وإفقار الطبقة العاملة. هذه الانتفاضة هي جزئياً نتيجة لعملية نهب ثروات البلاد، وإفقار الطبقة العاملة وزيادة نسبة البطالة التي تؤثر على عدد كبير من الشباب والفقراء في المناطق الريفية، ما هو نتيجة للسياسات الليبرالية الجديدة لدى الأسد والمدموجة بفساد عشيرته وبهيمنتها على الاقتصاد.

وعلى الرغم من محاولات المعارضة لتنظيم الإضراب ولجان دفاع، تفيد التقارير الأخيرة من سوريا أن الصراع يتطور إلى نزاع مسلح بين مجموعات مناهضة للنظام والتي لديها خصائصها المختلفة، ومع قوات الدولة. ويعود هذا التطور، الذي يمكن أن يشكل أخطاراً جدية، إلى عدم وجود بديل عمالي جماهيري لنظام الأسد قادر على مناشدة وتنظيم العمال والفقراء في جميع أنحاء سورية وعلى توجيه نداء طبقي لجنود القوات المسلحة العاديين وذوي الرتب المتدنية لتقسيم الجيش على أساس طبقي. إن الحزب الاشتراكي الجماهيري هو القوة الوحيدة القادرة على توحيد الجماهير وعلى التحدي للاستيلاء على السلطة من الطبقة الرأسمالية السورية العفنة.

وحشية النظام وسفك الدماء المتزايد

اليوم، تتكون الصور البشعة عن قتل الرجال والنساء والأطفال (البعض منها على موقع يوتيوب) في حمص وإدلب وحماة وضواحي دمشق، ليس فقط من لقطات محتجين يهاجمون أو يطلق عليهم النار من قبل قوات الأمن، ولكن أيضاً من مجموعات مسلحة تدافع عن مناطقها من الهجمات الوحشية على يد النظام القمعي والمرعب. وتبرز الصور على نحو متزايد عمليات قتل من قبل رجال مسلحين وتفجيرات عشوائية من قبل القوات الحكومية من المناطق

اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية تناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي.

www.socialistworld.net

والمدن، بعضها مقسومة بالفعل على أسس طائفية ومذهبية، مثل حمص. وترصد مجموعات حقوق الإنسان يوماً عن قتلى ومصابين واعتقالات تؤكد الآن أن هذا هو الاتجاه المتنامي، وذلك واضح أيضاً من الأسماء المدرجة في قوائم الضحايا.

وقد صدرت مؤخراً تقارير مروعة ناشئة عن بعض حالات قتل طائفي ودموي في كلا الجانبين - الصور التي شهدتها النزاع في العراق والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من وعي الجماهير العربية منذ بضع سنوات. وفي الأسابيع القليلة الماضية، دعت اللجان التنسيقية المحلية لمظاهرات يوم الجمعة وأكدت أنه ينبغي أن تكون سلمية. وأصدرت اللجان مثل هذه الدعوات الأسبوعية مع تحذيرات من تحول حركة الاحتجاج وإصابتها بفيروس العنف المزروع من قبل النظام والذي بدأت تنسم به حركة المعارضة في أجزاء من البلاد. وهناك مخاوف قد ذكرت من قبل ناشطين سوريين أن هذا العنف هو الذي يؤدي إلى الفوضى الدامية التي أصبحت المنطقة أكثر ألفة معها، وخصوصاً الجماهير العراقية واللبنانية.

الاشتراكيون يدعمون حق المتظاهرين والمجموعات الثورية في حمل السلاح في مواجهة القتل الشرس والتعذيب واحتجاز الناشطين من قبل نظام الأسد الوحشي والذي يملك القوة العسكرية الساحقة. ولكن المقاومة، إذا أرادت أن تكون فعالة وأن تشكل أساساً لحكومة بديلة، لا بد أن تقوم بتشكيل لجان دفاعية منتخبة ديمقراطياً من العمال والشباب وأن تعمل كهيئات شفافة للمساءلة ومسلحة لحماية الاحتجاجات الواسعة. لكن "الجيش السوري الحر" الذي يعلن عن نفسه أنه "المدافع عن الثورة"، والذي يقال أنه مكون من 25 ألف جندي وضابط منشقين عن جيش النظام، هو مدعوم من عدة دول عربية رجعية ودكتاتورية ومستبدة كالسعودية وقطر. وقد أظهرت التقارير الإخبارية الأخيرة لقطات من فيلم لرجال الجيش السوري الحر ومشاهد من "حرب عصابات"، وأجرت مقابلات مع البعض منهم تحدثوا فيها عن أنهم مدعومين من قوات متمردة ليبية ويقاتلون مقاتلين من حزب الله ومقاتلين إيرانيين فضلاً عن جيش الدولة السورية. ولكن رغم صدق أو زيف هذه التقارير، فإنها تظهر عدم استقرار الوضع الذي أصبح على نحو متزايد خارج أيدي النظام. وهذا التحول في حركة الاحتجاج يعني خطراً على الحركة أي أنه يأخذها بعيداً عن أيدي الناشطين على الأرض ويحول الاحتجاجات الواسعة إلى قتال مسلح من قبل ميليشيات غير خاضعة للمساءلة. وكما شددت اللجنة لأمية العمال في المواد السابقة وفي بياناتها، إنه فقط على أساس حركة مستقلة جماهيرية من العمال والفقراء وعلى أساس القطع مع الرأسمالية يمكن للثورة السورية أن تنجح في تحويل فعلي في حياة الغالبية العظمى.

وهذا يعني أيضاً عدم الثقة في القوى الاستعمارية أو الدكتاتوريات الإقليمية الاستبدادية. وفي حين تتكلم دفاعاً عن الشعب السوري، بقت القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا صامتة عندما هاجمت إسرائيل لبنان عام 2006 وقطاع غزة عام 2009 وانتقدت فقط وبخفة القمع البحريني والسعودي الوحشي ضد حركة الاحتجاج في العام الماضي في البحرين وفي الحملة الحالية ضد المتظاهرين بمناسبة الذكرى السنوية لاندلاع الاحتجاجات هناك. والجامعة العربية تشبه كل شيء إلا مجموعة من الأنظمة الديمقراطية و"المحايدة" وهي ليست في موقف يسمح لها بالتبشير عن الحقوق الديمقراطية.

المجموعات الإسلامية اليمينية

قنوات التلفزيون الفضائية الإخبارية العربية، التي معظمها ممول من قبل الأنظمة الاستبدادية، نادراً ما تقدم تقريراً عن دور المجموعات الإسلامية اليمينية المتطرفة في الوضع في سوريا، مثل السلفيين الذين يمولون من قبل السعودية وقطر، كما أيضاً في مصر ولبنان والعراق. وذلك في حين أن النظام السوري يبالي في دور المجموعات التكفيرية في سوريا [يُعتبر التكفيريون فروعاً عنيفة من الحركة السلفية وقد استخدمت الجماعات الإسلامية السنية هذا المفهوم سابقاً لتبرير شن الهجمات على الشيعة]. ولكن السلفيون يسعون إلى زرع بذور الانقسام على أسس طائفية ومذهبية. وفي الأسابيع الأخيرة، كانت هناك تقارير ومقابلات من مدن مثل حمص تشير إلى أنه يتم طرد أطفال ينتمون إلى مجتمع محلي ما أو استبعادهم من المدارس المحلية في مناطقهم لأسباب طائفية، وعن مجموعات من الناس فروا من جزء من بلدة إلى جزء آخر خوفاً من الثأر الدموي الطائفي، وعن حافلات مدنية كانت تنقل مسافرين بين المدن أو موظفي الحكومة تعرضت للكمين وتم إطلاق سراح الركاب أو قتلهم بحسب المذهب الذي ينتمون إليه. ووصفت عمليات القتل بالوحشية والمرعبة.

ويقول بعض الناشطين في المعارضة أنهم انسحبوا مؤقتاً من حركة الاحتجاج خوفاً من الانجراف المحتمل نحو الحرب الأهلية والطائفية واحتجاجاً على ذلك. ويؤلم النظام إلى حد كبير، ما هو صحيح، على هذا التطور، بعد أن قمع ودبح الإسلاميون السياسيون في الماضي وعزز دورهم في وسط بعض هؤلاء الأكثر اضطهاداً. ويتلقى الإسلاميون السياسيون أيضاً التمويل والدعم من النخبة السنية في المنطقة. هذه التطورات تؤدي إلى أن العديد من السوريين يخشون ما قد يحدث بعد الأسد، إذا أطيح بالنظام. ولكن تدهور الوضع هو أيضاً انعكاس لفشل المعارضة في عدم رفع المطالب الاجتماعية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع القضايا الديمقراطية وفي عدم بناء حركة جماهيرية للعمال والفقراء مع برنامج عمالي بديل يمكن الناس العاملين والفقراء من أن يتوحدوا حوله. ومثل هذه الحركة قد ترفض التدخل الإمبريالي وتقف في صف واحد ضد كل الطبقة الرأسمالية السورية الفاسدة والقمعية وضد الفئات المؤيدة للأسد وضد "زعماء المعارضة" المدعومة من الشركات التجارية الكبرى في المنفى. مثل هذا النهج يستطيع أن ينادي، وعلى أساس طبقي، معظم الجنود في الجيش للانضمام إلى الانتفاضة والقيام بثورة تغير حياة معظم السوريين بمن فيهم العمال الذين يرتدون اللباس العسكري.

تدخل أجنبي

لقد علق العديد من المحللين على ما يجري في سورية وعلى أنها وصلت إلى "مفترق طرق جديدة" مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق وما قد يعني ذلك من تغييرات جارية وآتية في المنطقة. وأشار البعض إلى الولايات المتحدة وأوروبا وزبائنها العربيين على أنهم يعملون بتعاون مع أجزاء مختلفة من المعارضة السورية لإزالة الأسد. وجزء من هذه الخطط هو المجموعة الأبرز في المعارضة، المجلس الوطني السوري، مع شخصيات معارضة مثل غليون الذي أخذ موقف قيادي في المجلس الوطني السوري والذي يمارس الضغط من أجل وضع خطة عمل مماثلة لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا. وبالطبع، نظراً إلى المخاطر أو العواقب، لا تزال القوى الغربية ومعظم الدول العربية غير راغبة في الامتثال لهذه الدعوات.

ومع ذلك، في حين أنه من الصحيح أن القوى الغربية تبدي اهتماماً أقل في مهاجمة سوريا بسبب تعقيداتها الديموغرافية والعواقب المحتملة من صراعات قد

تنتج عن أي تدخل عسكري، وفي حين أن سوريا لا تملك موارد ليبيا النفطية، فهو من المعروف والواضح أن مصالح الدول النفطية العربية والامبريالية هي مع عزل النظام الإيراني من خلال إضعاف حكم الأسد. ومثل واضح على الضغط الذي يشعر به النظام السوري، وذلك نتيجة الحركة الجماهيرية المعارضة المصممة على الأرض وأثار العقوبات على الاقتصاد، هو ما أعلنه الرئيس الأسد من إجراء "استفتاء على الدستور" يوم 26 فبراير وانتخابات بعد ذلك. هذا قد يكون خدعة من قبل النظام في محاولة لدمج أجزاء من جماعات المعارضة المدعومة من الغرب إلى الحكومة. وهذا، بطبيعة الحال، يكون على حساب المتظاهرين الذين لن يروا تغييراً جوهرياً في ظروفهم المعيشية. ولكن التدخل العسكري لا يزال احتمالاً لا يمكن استبعاده نظراً إلى أن النخبة الحاكمة حول الأسد سوف تقاوم ولن تتخلى عن موقعها في السلطة وعن ثروتها ونفوذها لرجال الأعمال القطريين والسوريين في المنفى. ولقد أعلنت قطر أنها ستقدم التمويل ليس فقط للتدخل العسكري في سوريا ولكن أيضاً لـ "إعادة الأعمار" في أعقابها. وهذا لأنه، على المستوى الإقليمي، وجنبا إلى جنب مع ثرواتها الهائلة، سوريا هي جائزة إستراتيجية للدول النفطية.

ونظراً إلى أن تجربة الحرب الأهلية في لبنان تنطبق أكثر بكثير على سوريا من خبرات ليبيا أو اليمن، ومع الانقسامات الطائفية والتحالفات السياسية المماثلة في البلدين الجارين، إن التدخل العسكري من قبل التحالف الغربي بين الولايات المتحدة وأوروبا مع دول الخليج وتركيا سيزرع استقرار المنطقة بأكملها. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا التدخل سيكون، في المدى الطويل إن لم يكن على المدى القصير، مرفوضاً من قبل الجماهير في المنطقة التي لديها تجربة مريرة من الامبريالية. وبالإضافة إلى ذلك، تنظر الدول النفطية في منطقة الخليج إلى التوازن الديموغرافي لسكانها، وإلى حقيقة أنظمتها التي هي أيضاً غير مستقرة، في ظل أن جماهير الخليج ملهمة وبشكل متزايد من الثورات في المنطقة العربية. ولكن هذا لا يعني أنه لن يحدث غيرها من أشكال الفتنة المدعومة أجنبياً في سوريا، مثل تسليح ودعم بعض مجموعات المعارضة للقيام بإطاحة عسكرية لنظام الأسد، كما يذكر بالفعل أنه يحدث.

عقوبات

وفي غضون ذلك، تستخدم الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية العقوبات الاقتصادية والمالية ليس فقط لاستهداف النظام ومؤسساته وقادته، ولكن لاستهداف الطبقة الرأسمالية السورية التي تبدو إلى حد كبير أنها ما زالت مستعدة لدعم النظام، ولكن ليس لأجل غير مسمى وليس بأي ثمن. وفي هذه المرحلة، إنها الشركات الصغيرة والطبقة العاملة التي تدفع ثمن هذه العقوبات، في حين أن الشركات التجارية الكبرى وشركات الدولة تجبر العمال على دفع ثمن الأزمة من خلال رفع أسعار السلع وصرف العمال. وعلاوة على ذلك، فإن الدعم الذي يتلقاه نظام الأسد حالياً من إيران وروسيا والصين، وإلى درجة معينة من لبنان والعراق، قد يخفف جزئياً من تأثير العقوبات على المدى القصير. لقد أرسلت إيران رسالة تقول فيها أنها قادرة على إغلاق الطرق التجارية الإستراتيجية وإبطاء الاقتصاد العالمي إلى الركود، وشل النشاط التجاري بين الشرق والغرب، في حالة استمرار فرض العقوبات. ووقعت الحكومة الإيرانية على اتفاق تجارة الحرة مع سوريا في كانون الأول واشترت نصف الإنتاج الزراعي السوري لهذا العام، مؤكدة دعمها للنظام.



ومع ذلك، خلال الشهرين الماضيين، ارتفعت الأسعار في سوريا بمعدل 25%، ووصل انقطاع التيار الكهربائي إلى 12 ساعة يومياً والعملية السورية انخفضت بنسبة حوالي 15%. وفي ظل تضرر الصناعات النفطية والسياحية، تحدت وزير المالية محمد الشعار عن "مسؤولية" الحكومة تجاه "المواطنين العاديين" و"العودة إلى الإنتاج المحلي"، و"الاكتفاء الذاتي" (وعن اتخاذ بعض التدابير الحمائية). ولكن الصناعة السورية غير قادرة على المنافسة مع السلع الأجنبية ولقد أغلقت عدد من المصانع بالفعل وصرفت العمال. بالإضافة إلى ذلك، إن المصالح الرأسمالية التركية قد تصبح على المحك إذا كانت المنطقة تواجه الحصار، علماً أن حوالي 160 ألف شاحنة تدخل سوريا كل عام من تركيا، ومعظمها متجهة إلى الخليج والدول المجاورة. وتصدّر تركيا إلى سوريا ثلاث مرات ما تستورده من البلاد. وفي البحث عن الحلول على المدى القصير للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالأعمال التجارية الكبيرة في سوريا، هناك بالفعل محادثات حول بحث سورية عن حلول أخرى مثل "تطوير سوق مشترك مع العراق".

وتسعى تركيا ودول الخليج لتأسيس موطئ قدم قوي داخل سوريا، كما فعلت في ليبيا، وذلك لتكون قادرة على التأثير في مستقبل البلاد وتقويض نفوذها الإقليمية. وليس من قبيل المصادفة أن الولايات المتحدة وأوروبا وعلماءهم العرب يريدون من إسرائيل أن تبقى بعيدة عن الصورة لأن مشاركتها قد تشوه سمعة "أعداء" النظام. وقد رأينا المشهد نفسه في لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. ولكن يمكن أن تتكرر نفس المشكلة. إذا فشل الجمع بين معارضة وضغوطات خارجية وعسكرية وأمنية واقتصادية في إسقاط النظام، يمكن لإسرائيل، وبدعم من الولايات المتحدة، أن يطلب منها أن تعود إلى دورها الحربي. ولكن هكذا مسار قد يكون مليء بالمشاكل الكبيرة، كما أن النظام السوري قد يستخدم القومية كقطب للدعم وتصوير نفسه على أنه يقود مقاومة ضد إسرائيل. ويمكن أن يخرج التدخل العسكري في سوريا بسرعة عن نطاق السيطرة، ويتطور إلى حرب إقليمية، وذلك جزئياً نتيجة لخوف حزب الله من مواجهة "الحصار"، وخوف إيران من المزيد من العزلة. ويدرك مجلس الأمن الدولي هذه المعضلة، لذا فمن الممكن أن يلعب دوراً مشابهاً لذلك الذي لعبه في اليمن، وبالتالي دعم "المبادرة العربية" (إسقاط النظام الحاكم ولكن الحفاظ على الدولة).

ولكن كل ذلك لا يحول الاهتمام بعيداً عن إرهاب دولة الأسد وقتل المتظاهرين واعتقال عشرات الآلاف. النظام يدرك أن لا أحد يستطيع أن يغفل أو يعذر هذه الوحشية، وهو لا يستطيع أن يتصرف كما لو أن أعمال القتل والاعتقالات والتعذيب من قبله لم تحدث أبداً. ولذلك، فإن أي "عملية إصلاح" من قبل النظام ستكون بحاجة لدمج قادة المعارضة للمشاركة في مناقشة وصياغة "الإصلاحات". ما قد يحدث في سوريا غير واضح ولكن إن كانت ستتغير الظروف الأساسية التي كانت وراء انطلاق هذه الانتفاضة فلا بد من أن تقوم الطبقة العاملة بالتنظيم المستقل والانتقال إلى النضال الجماهيري المعارض كطبقة، وذلك باستخدام أساليبها النضالية الجماهيرية، بما في ذلك الإضراب والعصيان الجماهيري، كما رأينا في تونس ومصر في العام الماضي، لإزاحة نظام الأسد وكامل الطبقة الرأسمالية العفنة في سوريا.

التأرجح بين "الإصلاح" والرجعية

منذ مجيئه إلى السلطة في عام 2000، يحاول الأسد أن يحقق التوازن بين "الإصلاح" المحدود وحملة عسكرية لا ترحم. وبـ"الإصلاح" مقصود الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين والسماح لإقامة ما يسمى بالصحف المستقلة. ولفترة زمنية محدودة، سمح الأسد للمثقفين "الديمقراطيين" في عقد اجتماعات عامة، ولكن سرعان ما تم اعتقالهم ومضابقتهم وأصبحت هذه الإجراءات الطريقة المفضلة بالنسبة للنظام لقمع المعارضة. وتقول جماعات حقوق الإنسان أن هناك اليوم أكثر من 50 ألف معتقلاً بالإضافة إلى الآلاف من المعتقلين السياسيين في السجون السورية.



منذ بداية الانتفاضة في العام الماضي، هناك وعود بـ"الإصلاحات" الذي لم تتحقق. وأعلن النظام في ذلك الحين أنه "من السابق لأوانه" الحديث عن تعديلات دستورية من شأنها وضع حد لأن يكون حزب البعث الحاكم "قائداً للدولة والمجتمع" قبل انتخابات 2014 الرئاسية.

ولكن أدى خوف الأسد من تنامي الحركة لأن يُصدر عدداً من قرارات العفو العام عن السجناء، بما في ذلك المتهمين بارتكاب "جرائم" سياسية. وهذا يدل على الضغط التي تشكله الانتفاضة وعلى أن نظامه قد فشل في قمعها على الرغم من استخدامه القوة العسكرية الواسعة النطاق. وتم رفض هذه العروض من قبل المعارضة على أنها مؤامرة أخرى من قبل النظام لكسب الوقت. وقال التلفزيون السوري أن العفو غطى "جميع أعضاء الحركات السياسية" بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين المحظورة والتي قادت انتفاضة مسلحة ضد الأسد الأب في عام 1982. إن العضوية في الحزب يعاقب عليها بالإعدام.

وإن الإفراج عن السجناء السياسيين هو مطلب رئيسي للمعارضة. وجاء العرض الأول حينما كان أعضاء في المعارضة السورية يجتمعون في تركيا لحضور مؤتمر في صيف 2011، وذلك كجزء من سلسلة من الإصلاحات - بما في ذلك رفع حالة الطوارئ التي عمرها 40 عاماً ومنح الجنسية للأكراد عديمي الجنسية في شرق سوريا - ما كان يهدف إلى معالجة مظالم المحتجين الأكراد. ولكن كانت هذه الخطوة قليلة جداً ومتأخرة بالنسبة للجماهير، فقد قتل فعلاً المئات من المتظاهرين الذين رفعوا مطالبهم من "الإصلاح" إلى "إسقاط النظام".

المعارضة السورية

وأفادت التقارير في ديسمبر الماضي أن الانتفاضة السورية قد وصلت إلى "طريق مسدود". وكان الاتفاق بين المنظمات المظلة للمعارضة قد انهار نتيجة الانقسام بين المجلس الوطني السوري - الذي يدعو إلى التدخل الأجنبي - والهيئة الوطنية للتنسيق من أجل التغيير الديمقراطي في سوريا - المعارضة للتدخل الأجنبي والتي لديها فصائل داخلها قد عبروا عن الانفتاح على الحوار مع النظام.

"المعارضة" تأسست في المنفى بعد أربعة أشهر من الاحتجاجات وبعد أن أعلنت عن إنشاء "مجلس انتقالي" لـ"قيادة النضال ضد النظام"، وذلك خلال مؤتمر لمدة ثلاثة أيام في تركيا، بتمويل خاص من قبل شركات تجارية كبرى سورية وعربية، بما في ذلك شركة الأخوة "سنكر" الموزعين للسيارات الفاخرة التي مقرها في دمشق، وقناة المشرق التلفزيونية التي مقرها في الإمارات العربية المتحدة والتي كان لها مكتب في دمشق قد أغلق بعد أن تم شراؤه بالقوة من قبل ابن خالة الأسد، مخلوف.

نائب الرئيس السوري السابق والمنفي، خدام، الذي ظهر على التلفزيون الإسرائيلي يتحدث عن خطة عمل عسكرية ضد سوريا، قال بكل ثقة أنه سيتم إسقاط النظام السوري بمشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي في نوع من تدخل عسكري. وكان خدام في ائتلاف المعارضة السابقة "جبهة الخلاص الوطني" إلى جنب الإخوان المسلمين. هذا أدى لتنديد خدام من قبل المجموعات السياسية الأخرى، بما في ذلك الشيوعيين السابقين والقوميين في التحالف الآخر "إعلان دمشق"، بسبب تاريخه الشخصي الفاسد، وإلى وصف الإخوان المسلمين بالانتهازيين. ومع ذلك، وافق الائتلافان على بذل جهود مشتركة في جبهة معارضة ضد نظام الأسد. وهذا يشير إلى عدم وجود قاعدة اجتماعية حقيقية لدى هذه الأحزاب والائتلافات على أرض الواقع، كما يشير إلى عدم قدرتها على جذب الجماهير العمالية والشباب المحتجين في الشوارع السورية.

إن المعارضة التقليدية داخل سوريا، باستثناء الإخوان المسلمين والسلفيين، هي أساساً من بقايا ما يسمى بأحزاب "اليسار" التي كانت إما من مثقفين بعيدين عن العمال السوريين أو متحالفين مع النظام. هؤلاء الأخيرين، المشوهين بصلاتهم الماضية مع النظام في حين أنهم كانوا يدعون أنهم "اشتراكيين"، ليسوا قادرين على مناداة الشباب والعمال الذين يحتجون في الشوارع اليوم.

دور الإخوان المسلمين

مثل العديد من "المعارضين" الآخرين للنظام، لعب الإخوان المسلمون والسلفيون دوراً محدوداً في الاحتجاجات الأخيرة. وكان العديد من الاحتجاجات يبدأ في المساجد في البداية لأن هذه كانت "التجمعات" الوحيدة التي لم تفرقها الحكومة، وكانت النصوص الدينية الوحيدة القادرة على التعبير عن "الآراء" والتي لا يمكن قمعها من قبل الحكومة.

وبدلاً من الشعارات الإسلامية، كانت تدعو الهتافات التي أثيرت في المساجد إلى وحدة الشعب السوري والحرية. وفي عدد من الاحتجاجات ما بعد 27 أيار، كان مكتوب على عدد من اللافتات: "نحن لسنا سلفيون" و"نحن لسنا جماعات مسلحة" و"نحن شباب سوريا الحرة" و"أين وسائل الإعلام؟".

إن النضال من أجل تحسين المستويات المعيشية ومن أجل حرية التنظيم والنضال لتحسين هذه الظروف هو النضال الوحيد القادر على مناشدة الجماهير السورية من العمال والشباب. هذه هي الدينامكية الحقيقية وراء تزايد عدد المتظاهرين وتجاوز خوفهم من الحكومة والخروج إلى الشوارع وهذا ما هو وراء الموقف الدفاعي لدى النظام. ولكن في حين أن الإخوان المسلمين يجذبون فئة معينة من المجتمع السوري، فإنهم غير قادرين على مناداة الجماهير على أسس طبقية، وتأثيرهم في الاحتجاجات على الأرض محدود جداً (ومبالغ به في وسائل الإعلام البرجوازية). ولكن هذا أدى إلى تفاقم في مخاوف المسيحيين الذين يكونون 10% من الشعب السوري، وذلك لأن الحركة الإسلامية قد تؤدي إلى طردهم كما يحدث في العراق. وتهدف قيادة الإخوان إلى لعب دور في المعارضة المدعومة من الغرب وفي الانتخابات المحتملة في المستقبل، كما فعل الإخوان في مصر.

ويلعب نظام الأسد بوعي على الانقسامات ويدافع عن ما يسمى بـ"التقاليد العلمانية" في المجتمع السوري. ويأمل أن يكون ذلك مضاداً للطبقة العاملة السورية التي من الممكن أن تنتقل إلى التحرك الحاسم ضد النظام.

الرأسمالية السورية في أزمة

في السنوات الأخيرة اتجه حزب البعث نحو اقتصاد السوق الحر الذي أدى إلى الجمع بين المنافسة و"مبادرات" خاصة في القطاع العام الفاسد والذي يفقد التمويل، وإلى تراجع دور الدولة ونشوء احتكارات جديدة. ومنذ ذلك الحين تدهورت نوعية السلع والخدمات وفُقد العديد من فرص العمل وانخفضت المستويات المعيشية. ومع المحاكم المحلية الفاسدة والتي تعمل تحت سيطرة قادة حزب البعث، تطورت بيروقراطية مروعة وبدأت بما يسمى بـ"الإصلاحات الاقتصادية" التي كانت تعني احتكار القوة الاقتصادية لصالح الأغنياء والأقوياء الذين في جميع الحالات تقريباً هم أقرباء لعائلة الأسد.

إن الليبرالية الاقتصادية الجديدة في سوريا، تماماً كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا، هي بيروقراطية الدولة نفسها التي نشأت نتيجة الانقلاب العسكري، وأصبحت الطبقة الرأسمالية الفاسدة التي تواجه احتجاجات متزايدة اليوم. في مدن مثل درعا واللاذقية بدأت الاحتجاجات ضد مالك العقارات الكبيرة المكروه وابن خالة الأسد "مخلوف"، وهو أحد أكبر رجال الأعمال ويتحكم بشبكة الهاتف الخليوي في البلاد ويمثل أكثر من أي شخص آخر تداخل السلطة والثروة في سوريا.

هذه الحركة الناشئة لها جذور في الظروف الاقتصادية المتدهورة التي يواجهها العمال والفقراء في جميع أنحاء سوريا بدءاً من مسألة ملكية الأراضي على طول الحدود. فمعظم أصحاب الأراضي على طول الحدود لا يسمح لهم ببيع أو حتى استثمار أراضيهم، مما يجعل من الصعب على الفلاحين الفقراء والمزارعين الصغار كسب العيش، إلا إذا تداولوا في السوق السوداء وهربوا السلع عبر الحدود. ويضطر معظم الشباب إلى التنقل بين قرأهم والمدن الكبرى بحثاً عن العمل الذي لا يتوفر إلا لعدد قليل وبأجور متدنية.

وقد أدى هذا أيضاً إلى أزمة في السكن حيث العائلات لا تستطيع شراء المنازل التي بنتها شركات العقارات في حين عدم السماح لهم ببناء طوابق إضافية لمنازلهم. في درعا رُفعت لافتة خلال الاحتجاجات الأولى عبرت عن هذه المشكلة في قولها: "لا نريد رفع قانون الطوارئ بل رفع الحد الأقصى على الطوابق". وعلى طول الطريق من دمشق إلى درعا يمكن التعرف على الانتماء الطبقي للمناطق والمدن على أساس حالة المنازل. مئات الآلاف من الأسر تعيش في مساكن الفقراء وفي بطالة وفقير مدقع. ومن الشائع وجود ناس يعملون في مطاعم وهم لديهم شهادة من جامعة في سوريا. لقد ارتفعت البطالة بين الشباب ومثل جميع البلدان العربية الأخرى، لقد فشلت رأسمالية الليبرالية الجديدة اتجاه العديد من أجيال الشباب والأطفال الذين يشكلون حوالي 60% من مجموع السكان.

ويعني اقتصاد السوق الحر في سوريا أيضاً من حيث الواقع أن الشركات الكبيرة الصينية والتركية ومصانع المفروشات والصناعات الزراعية أخرجت النجارين والمزارعين الصغار من السوق وأوقفهم عن العمل. وأقفلت المحلات التجارية والشركات الصغيرة وأدى إغلاقها إلى أن العديد من العمال والشباب بالدرجة الأولى اضطروا إلى الرحيل إلى المدن بحثاً عن لقمة العيش. وبالإضافة إلى ذلك، يجري فرض ضرائب عالية على الشركات الصغيرة المتبقية مما يجعل من الصعب حتى لمعظم الشركات العائلية أن تستمر. ومع انهيار نوعية الخدمات العامة والتقصّف في الخدمات الاجتماعية، توسعت الفجوات بين الأغنياء والفقراء وبين المدن الغنية والكبيرة من جهة والبلدات الفقيرة من جهة أخرى. وإضافة إلى ذلك فقد أصبح الفساد منتشرًا على جميع المستويات.

إن الطبقة الحاكمة اليوم هي منفصلة تماماً عن القضايا اليومية التي يواجهها الغالبية العظمى من السوريين، وخاصة العمال والفقراء. أصحاب الشركات الكبرى الذين يتنظمون الآن للـ"معارضة" سوف يخدمون مصالحهم الطبقة الخاصة فقط، وسوف يخيبون أمل المتظاهرين الذين يخاطرون بحياتهم في النضال من أجل مستقبل أفضل لأولادهم.

الحاجة لمناداة عمال اللباس العسكري

تستند الرأسمالية السورية على جيش من 500 ألف عضواً باستثناء قوى الأمن والاستخبارات. وفي ظل أن ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر وجيل جديد من الشباب في سوريا يواجه البطالة الجماعية، يضطر العديد من شباب الطبقة العاملة إلى الدخول في صفوف الجيش من أجل لقمة عيشهم وذات عائلاتهم. لقد فشلت الرأسمالية السورية اتجاه جيل بكامله في ظل بطالة مسجلة بنسبة 25%، وشباب يجبرون على دخول الجيش بمرتبات منخفضة جداً. الرشوة والفساد في صفوف الجيش هما أمران شائعان وهما نتيجة للفساد المستشري في القطاع العام ككل. منذ احتجاجات 27 مايو، تضمنت الشعارات دعوات إلى الجيش للانضمام إلى الاحتجاجات.

هذا يدل على الحاجة لمناداة العمال في اللباس العسكري على أساس طبقي إلى التنظيم والانضمام إلى أخوتهم وأخواتهم العمال والفقراء من أجل إسقاط النظام. إذا اعتمد هذا النداء من قبل الفئات الواسعة من العمال في المجتمع، جنباً إلى جنب مع تحركات جماهيرية وإضرابات في الشركات الكبرى، قد يسقط نظام الأسد وعشيرته من أصحاب الشركات التجارية الكبرى. ومثل هذا التطور يتطلب، كما هو الحال في الثورة المصرية، تشكيل حكومة من العمال وممثلي الفقراء لتحقيق حقوق ديمقراطية حقيقية واستخدام موارد البلاد لمصلحة الجماهير من السكان.

الحق في تقرير المصير

هناك مسألة أخرى حيوية في سوريا وهي موقف الأكراد والدعوة إلى تأسيس كردستان. يدعو الاشتراكيون إلى كامل الحقوق والمساواة الحقيقية لجميع الجنسيات والأديان، وإلى وضع حد لجميع أشكال التمييز القومي والديني والاضطهاد. وندعو أيضاً إلى الحق في تقرير المصير للأكراد.

في محاولة لتحديد الجماهير الكردية في سوريا عن الحركة، أدلى الأسد تنازلاً ومنح المواطنة في 7 أبريل إلى أكثر من مئة ألف كردي. ولكن المتظاهرين الأكراد استمروا في انضمامهم إلى الاحتجاجات ضد النظام وأثير عدد من الشعارات رداً على ذلك وكان الأكثر منها شيوعاً "القضية الكردية ليست الجنسية بل من أجل الحرية".

تواجه المجتمعات الكردية في سوريا الاضطهاد والتمييز اليومي من جانب الدولة السورية وذلك منذ بداية حكم حزب البعث القومي العربي. ويحظر على الجماهير الكردية من ممارسة ثقافتهم الخاصة والتحدث في لغتهم الأم. ويشكل الأكراد 10% من سكان سوريا (أكثر من مليونين)، وهم متركزون على طول الحدود العراقية السورية والتركية السورية، وأكثر من 300 ألف منهم محرومون من الجنسية السورية ولا يحق لهم بالعمل في القطاع العام ولا دخول بعض مناهج التعليم العالي ولا الملكية الخاصة ولا الزواج من مواطنين سوريين أو لا السفر.

وفي السبعينات، شملت السياسات التي تهدف إلى عزل الأكراد في جيب بعيداً عن الحدود السورية، انتقال قبائل عربية إلى مناطق الحدود الكردية التجارية وإجبار العائلات الكردية على الرحيل من أراضيهم وتمت مصادرة أراضهم. وأصبحت القبائل معروفة بين المجتمعات الكردية باسم "المستوطنين العرب". وكانت هذه السياسات تهدف أيضاً إلى عزل الأكراد في سوريا من الأكراد الموجودين في تركيا والعراق وتقويض وحدتهم الوطنية المحتمل أن تتطور عبر الحدود في حركة مطالبة بحق تقرير المصير وإقامة دولة كردية مستقلة.

ومثل معظم الأكراد في تركيا وإيران والعراق، أكراد سوريا يرون حل المسألة الوطنية عبر دولة كردستان مستقلة. وتُستغل هذه التطلعات الوطنية من قبل الامبريالية الأمريكية في العراق بالوعود الكاذبة بمنطقة كردية مستقلة وهي في الواقع تؤدي إلى خلق طبقة بيروقراطية كردية حاكمة مهتمة بعقد صفقات مع شركات النفط وتقاسم السلطة في العراق. والقوميون العرب يستخدمون هذا المثال لوصف هذه التطلعات بالانفصالية، وهم لا يرون أن إنكار حق تقرير المصير للجماهير الكردية تعرقل فعلياً النضال ضد الظلم والامبريالية.

إن الموافقة على حق الشعوب الكردية في تقرير المصير لا تعني استبعاد النضال المشترك بينهم وبين الجماهير العربية وشعوب المنطقة الأخرى المضطهدة. العمال والفقراء الأكراد لديهم مصالح مشتركة مع الجماهير السورية وهناك احتمال لقيام حركة موحدة على أسس طبقية. هذا يتحدى الطبقات الحاكمة في المنطقة سواء كانت سورية وتركية أو البورجوازية القومية الكردية الوليدة والتي أدارت ظهرها على الجماهير الكردية في حملة من أجل المال والسلطة. إن الظروف التي يواجهها العمال والشباب الأكراد هي نفس الظروف التي يواجهها جميع العمال والشباب في المنطقة وهي نتيجة لاستغلال الرأسمالية المحلية والعالمية للموارد البشرية والطبيعية.

خطابات الأسد المعادية للامبريالية

تتدخل الامبريالية الغربية في سوريا والشرق الأوسط منذ عقود، وهي مستعدة لدعم المتظاهرين فقط إذا اجتمعت مع مصالح شركاتها الكبرى. لقد تم التخلي عن حليفي الغرب السابقين، بن علي ومبارك، من قبل الامبريالية الأمريكية والفرنسية، وحصل ذلك فقط عندما أصبحت مصالحهما الإستراتيجية وأرباح الشركات الكبرى مهددة من قبل الاحتجاجات الجماهيرية المعارضة والطبقة العاملة. إن الطبقات الحاكمة في المنطقة والعالم على استعداد للتحالف مع، أو معارضة، نظام الأسد وذلك تبعاً لمصالحها الطبقية والاقتصادية والجيوسياسية. هذا هو، في الواقع، جزء من الثورة المضادة في المنطقة، التي تشنها النخب المحلية والإقليمية وتدخلات القوى الغربية.

ولكن نتيجة للسياسة الخارجية السورية التي هي تقليدياً ضد مصالح الولايات المتحدة الامبريالية والتي فشلت في اتفاقية السلام مع إسرائيل، من المتوقع أن يتمتع النظام السوري بتأييد أوسع مما فعل صالح أو القذافي أو مبارك أو بن علي. وهو على علم بذلك، اعتمد الأسد على قوى الأمن لقمع وعزل الاحتجاجات في حين وعد بالاستجابة إلى مطالب المتظاهرين واعداءً بالاعتراف برغبة الشعب في الحرية والمساواة.

وفي حين أن الجماهير العمالية لم تدخل بعد ساحة النضال الجماهيري كطبقة منظمة، فإن دعم الأسد ينخفض. إشارة على ذلك هو العدد القليل نسبياً من المتظاهرين المؤيدين للأسد الذين حشدوا في الدرجة الأولى في قلب العاصمة دمشق، والذين، على الرغم من ادعاء وسائل الإعلام الموالية للنظام أنهم كانوا بالملايين، وصل عددهم إلى عشرات الآلاف في الحد الأقصى. إنه من الواضح أن الأغلبية ليست على استعداد لدعم الأسد. ولكنها أيضاً ليست واثقة لدرجة أن تنزل إلى الشارع وتخاطر بحياتها في وجه الرصاص الحي عندما البديل الوحيد المطروح حالياً من قبل "قيادة" المعارضة هو بديل مدعوم من قبل دول الخليج الرجعية والمصالح الغربية وذات الشركات الكبرى.

إن الأسد على علم بحالة مزاج الجماهير ويحاول في خطابه تحقيق التوازن بين الوعود بـ"الإصلاح" للمستقبل والاستناد على تاريخ نظامه الطويل في استخدام الخطاب "المناهض للامبريالية"، واصفاً الانتفاضة بأنها "مؤامرة" والمجموعات المسلحة والمعارضة له بـ"الإرهابية". وفي محاولة سابقة لكسب الجماهير الذين لم ينشطوا بعد في الانتفاضة، دعا الأسد الناس للتمييز بين المتظاهرين الذين لديهم مطالب مشروعة من جهة و"المخربين" لدى "طرق التفكير الأصولي" الذين يستخدمون "الدمار" لـ"نشر الفوضى تحت اسم الحرية" من جهة أخرى.

وفي حين أنه صحيح أن زعماء المعارضة لا يمكن الوثوق بهم وهم يحظون بدعم امبريالي ويعملون لمصالح الشركات التجارية الكبرى، مما يعني بالتالي أنه لديهم أجندة معادية للعمال، وأن بعض المتظاهرين يتسلحون – للدفاع عن أنفسهم وعن المعتصمين ضد القتل الدموي والوحشي من قبل قوات الأمن وبالتالي وللأسف يقاتلون نيابة عن الجماهير في عمل مسلح فردي ضد قوات الأمن بدلاً من مناشدة العمال والفقراء لبناء منظمة من لجان دفاع منتخبة ديمقراطياً - يستخدم نظام الأسد هذه الحجة لخلق وتعميق الانقسامات في الحركة وبين الجماهير. إنه يستخدم البلطجية وقواته المسلحة لخلق حالة من الفوضى وإثارة المزيد من الخوف، لا سيما في صفوف الأقليات المسيحية والعلوية.

لقد عارضت روسيا مشروع قرار الأمم المتحدة لفرض عقوبات على نظام الأسد وذلك للحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع سوريا. سوريا هي الحليف الوحيد لروسيا في الشرق الأوسط وتعدّ أكبر مستهلك للأسلحة الروسية في المنطقة. لدى الرأسمالية الروسية مخاوف من أن تشهد سوريا تغييراً في النظام ضد مصالحها. إذا رُكّب نظام جديد مدعوم من الغرب سيؤدي ذلك إلى تحول في صناعة الأسلحة إلى الغرب وخسارة كبيرة في صناعة الأسلحة الروسية.

وفي حين أن الإدارة الروسية أعربت عن أسفها لأن النظام السوري كان متأخراً في الدعوة إلى الحوار، لقد عارضت تدخل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في سوريا. الكرملين أشار إلى ليبيا باعتبارها المحطة الأولى التي واجهت مثل هذه التدخلات، وسوريا المحطة الثانية وإيران الثالثة. واتهمت روسيا التأخير في عملية الإصلاح على فصائل في المعارضة يريدون "الدعم الأجنبي" (وكان الرأسمالية الروسية، والستالينية قبل ذلك، لم تدعم النظام السوري على طول فترة حكم عشيرة الأسد القمعي والفاسد!).

تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية

يواجه الناس العاملون السوريون تدهوراً في ظروفهم، مثل النقص في الوقود والتضخم. الطبقات العاملة والمتوسطة بدأت تشعر بأزمة اقتصادية بسبب الأزمة السياسية المستمرة في البلاد التي تؤدي إلى نقص في عدد من المواد الأساسية، بما في ذلك وقود المازوت. ومع تزايد الطلب على وقود التدفئة خلال موسم الشتاء، بعض العمال السوريين غير قادرين على تحمل تكاليف الوقود ويحاولون العثور على وسائل "بديلة" ليدفنون أنفسهم.

وعلاوة على ذلك، لقد اقترب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية مع الركود في الاستهلاك. فالعقوبات الدولية ضد سوريا لم تضر النظام بقدر ما تضر الناس العاملين. لقد اتخذ النظام إجراءات مضادة للعمال كتدابير للتعامل مع هذه العقوبات، مثل تقصير ساعات العمل وتخفيض الرواتب وتجميد النفقات وعمليات صرف جماعية وبشكل رئيسي في صناعة السياحة، مع تعويض جزئي فقط، في حين أن النظام يطمئن الشعب السوري أن جميع مشاكل النقص يجري حلها.

ويجد سكان دمشق أن بيع المازوت يجري بأسعار أعلى من تلك المحددة رسمياً من قبل الحكومة التي اتخذت قراراً في بداية حركة الاحتجاج بخفض سعر المازوت كجزء من "حزمة الإصلاح". وكانت هناك زيادة تدريجية في أسعار المواد الغذائية على الرغم من أن معظم المواد الغذائية يتم إنتاجها داخل سورية. وتراجعت مبيعات السيارات الجديدة بحدة على الرغم من قرار الحكومة بحظر الواردات. وعلاوة على ذلك، فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية لا سيما بسبب القرار الذي اتخذته بعض البنوك الكبرى بوقف تمويل شراء السيارات.

العقوبات، إذا نفذت تنفيذاً بالكامل وشملت فرض حظر على الصادرات السورية، قد تؤدي إلى كارثة اقتصادية وإلى ضربة أكبر للقطاع الصناعي المحلي. سوف تقوم الشركات بصرف عمال أولاً باعتباره وسيلة للتغلب على العجز في اتفاقية التجارة الحرة مع البلدان المجاورة مثل العراق ولبنان والأردن – شركاء سوريا التجاريين الرئيسيين.

ومع ذلك، لقد استفاد قطاع البناء والعمار في سوريا من الأزمة السياسية. ففي غياب نظام مراقبة يزدهر العمار في العديد من المناطق التي واجهت في السابق أزمات سكنية، وخصوصاً في الأحياء الفقيرة حيث تم بناء مباني متعددة المستويات في وقت قياسي. وقد أدت النهضة العمرانية إلى زيادة الطلب على مواد البناء وبالتالي ارتفاع في الأسعار، يترجم إلى زيادة الأرباح لقطاع العمار. في ظل الرأسمالية، كل شيء محتمل، وحتى الثورات يتم استغلالها لتحقيق أرباح للأغنياء.

ضرورة التحرك ضد الرأسمالية السورية

الرأسمالية السورية غير رغبة وغير قادرة على تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية أساساً، وهي ليس من شأنها تحسين ظروف الجماهير التي كانت وراء الاحتجاجات في البداية في محافظة درعا والضواحي الأخرى عبر سوريا. وعلاوة على ذلك، إذا تم منح الحقوق الديمقراطية الحقيقية للجماهير في سوريا، لن يكون النظام السوري فقط من يواجه خطر الانهيار، ولكن جميع الشركات وجميع القادة الفاسدين أيضاً أي أنهم سيواجهون المساءلة.

ومثل في لبنان، إذا واجهت الطبقة الحاكمة تمرد العمال، ستكون مستعدة لاستخدام سلاحها المتبقي وهو الطائفية، لتفرك وتسد. العمال السوريون بحاجة إلى التوحد حول مطالبهم بالعمل والسكن والخدمات، ولكن الأغنياء لن يشاركوا حصتهم مع الفقراء. فتحت الضغط من الجماهير والطبقة العاملة، تجبر الأنظمة إلى التنازل وإجراء الإصلاحات في محاولة لإنفاذ النظام والدولة ككل. ولكن أي إصلاح من قبل حكومة موالية للرأسمالية، بما في ذلك حكومة مستقبلية ما بعد نظام الأسد، سيكون محدوداً والطبقة الحاكمة ستحاول دائماً استرجاع الإصلاحات إذا استطاعت.

إن كانت ستتحسن ظروف العمال الاجتماعية والاقتصادية تحت نظام الحالي، سيعني ذلك أن عشيرة الأسد، القوة الأساسية وراء النظام السوري، ستضطر أن تتخلى عن جزء من أرباحها. وتتماماً كما أن الرأسمالية اللبنانية في ظل الحكومة الموالية لحزب الله لا تحتل إجراء إصلاحات حقيقية ودائمة للعمال، فإن الأسد لا يحتمل تنفيذ هكذا إصلاحات هو الآخر.

يهدف البقاء في الحكم، من المحتمل أن يحاول النظام جذب البرجوازية "المعارضة"، أو جزء منها، لإعادة تكوين نظام سوري. إن الطبقة الحاكمة في سوريا والطبقة الإقليميين والإمبرياليين لديهم مخاوف من أن تنتظم وتنتقل الطبقة العاملة السورية إلى النضال الثوري. القوى الرجعية مستعدة أن تلجأ إلى حرب أهلية أو إقليمية كوسيلة للتقسيم وللحفاظ على الرأسمالية.

النضال من أجل الحقوق الديمقراطية والقضاء على الفساد هو النضال من أجل الديمقراطية العمالية

الحرب الوحيدة التي يخشاها الأكثر نظام الأسد والطبقات الحاكمة دولياً هي الحرب الطبقيّة التي تشنها الطبقة العاملة والجماهير الفقيرة ضد الطبقات الحاكمة والرأسمالية القامعة والفاصلة. الحركة العمالية المستقلة لا تناضل فقط من أجل الحقوق الديمقراطية، المهمة جداً في الشرق الأوسط، بل تنظم نفسها عبر العمل الجماعي والإضرابات لتتحدي النخبة السورية الحاكمة والرأسمالية على السلطة. ومن خلال أخذ المصانع ورأس المال السوري إلى أيدي القطاع العام تحت الرقابة والإدارة العمالية الديمقراطية، يستطيع الجماهير العاملة والفقراء في سوريا، ومن جميع الخلفيات الطائفية والقومية، البداية في تقرير مستقبلهم على أساس الحاجة وليس الأرباح.

الحكومة المكونة من ممثلي العمال والفلاحين الفقراء من شأنها القطع مع الرأسمالية، ما قد يبدأ في وضع الأساس للمجتمع الاشتراكي الحقيقي الذي ليس لديه أي شيء مشترك مع الدول الستالينية البيروقراطية والدكتاتورية من الحزب الواحد في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية وحلفائها الاستبدادية في الشرق الأوسط، مثل نظام عشيرة الأسد السوري.

ثورة العمال والفقراء في سوريا ستكون بمثابة إلهام عظيم للعمال والفقراء في جميع أنحاء الشرق الأوسط والمنطقة. هذه الثورة قد تنادي العمال من جميع الخلفيات العرقية والدينية للقيام بثوراتهم الخاصة بهم والتخلص من قاداتهم الفاسدين والاستغلاليين، والنضال من أجل وحدة العمال وتحقيق تقرير مصير حقيقي. الحركات الجماهيرية العمالية الموحدة، عبر ربط بعضها ببعض عبر الحدود لتحدي الرأسمالية المحلية، سوف تجبر الإمبريالية على الخروج من المنطقة، وتناشد العمال دولياً للنضال من أجل عالم اشتراكي.

اللجنة لأمية العمال في لبنان ودولياً تدعو:

- **بناء لجان عمالية جماهيرية في جميع المجتمعات المحلية وأماكن العمل، كأساس لحركة عمالي مستقلة**
- **تشكيل فوري للجان دفاع عمالية مستقلة ومنتخبة ديمقراطياً وتحت الرقابة الديمقراطية، للدفاع عن الاحتجاجات والمنازل والأحياء السكنية وأماكن العمل من آلة دولة الأسد الوحشية**
- **لتصعيد الاحتجاجات العمالية والإضرابات وبناء إضراب عام واعتصامات مفتوحة في أماكن العمل**
- **لنداء طبقي إلى الجنود العاديين للتنظيم ضد قادة الجيش والانضمام إلى المتظاهرين. لحقوق نقابية للجنود العاديين**
- **لهزيمة الرأسمالية السورية والإمبريالية الغربية في سوريا والشرق الأوسط من قبل حركة موحدة مستقلة للطبقة العاملة**
- **لحركة عمالية جماهيرية ضد حكم عائلة الأسد ورأس المال الكبير**
- **لتمويل عام هائل في الخدمات العامة وإعادة تأميم الصناعات الرئيسية تحت السيطرة والإدارة العمالية الديمقراطية**
- **وضع حد للخصخصة والتقشف في الخدمات الاجتماعية - لرقابة وإدارة عمالية ديمقراطية في الاقتصاد لتحسين الظروف المعيشية وخلق فرص عمل ذات أجور جيدة للجميع، وتعليم خدمات صحية جيدة ومجانية للجميع**
- **لتأسيس حزب عمالي جماهيري لدى سياسات اشتراكية مستقلة**
- **للإطاحة بنظام الأسد ولمناداة طبقية لجميع العمال في المنطقة لنشر الثورة ولطرد الطبقة والرأسمالية والإمبريالية في المنطقة، ولوضع حد للاحتلال الإسرائيلي ولقمع الفلسطينيين، ولهزيمة الرأسمالية الإسرائيلية من خلال وحدة العمال والنضال الجماعية الجماهيري**
- **لحق تقرير المصير للجماهير الكردية والتحرر من الرأسمالية السورية والتركية والإيرانية والعراقية**
- **لسورية اشتراكية كجزء من اتحاد اشتراكي طوعي وعلى قدم المساواة في الشرق الأوسط.**